الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور
دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها الفكرية

د. ذاكر محي الدين عبد الله*

تاريخ التقديم: 2007/2/14 **تاريخ القبول: 2007/4/1**

ترجم، اندلاع التمرد في إقليم دارفور (*) شباط عام 2003 عملياً حقيقة الصراعات الداخلية والخارجية التي ألقت بظلالها القاتمة على السودان كله. وفي الوقت ذاته أفرز تناقضات حادة ومتنوعة تقاطعت فيما بينها لعل أخطرها تحدي الإرادات بين سلطة الدولة وقيادات التمرد في الإقليم، وأدى ظهورها – قوية ومنظمة – إلى إثارة تساؤلات عديدة، حول طبيعة هذه القوى، جذورها، وتشكيلاتها ومنطلقاتها الفكرية، والتي يحاول هذا البحث تسليط الضوء عليها.

أولا: الجماعات المدعومة من السلطة:

حاولت حكومة الإنقاذ الوطني – التي تولت السلطة في السودان منذ حزيران 1989 بقيادة الفريق عمر حسن البشير – ولا تزال – معالجة أزمة دارفور سياسياً وعسكرياً، عبر أجهزتها وقنواتها المختلفة ومن خلال توجيه الدعوات المباشرة لقوى التمرد لإلقاء سلاحها[1]. وعملت جاهدة على عودة النازحين إلى أماكن سكناهم، وجندت لذلك كل وسائل الدولة المتاحة والممكنة للسلطة. كما أبرمت اتفاقا مع منظمة الهجرة العالمية لإعادة النازحين من الإقليم إلى أماكن سكناهم. إلى جانب إعلان السلطة إرسال الآلاف من رجال الأمن والجيش إلى الإقليم لأجل ضبط الأمن والاستقرار فيه [2].

---

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(1) انظر دعوات الرئيس البشير في موقع وزارة الخارجية السودانية على شبكة المعلوماتية (الانترنيت). وكذلك تصريحاته في يوم 3 تشرين أول 2006، www. Sudanmfa.com

(2) للتفاصيل ينظر: أرشيف العربية نت على شبكة المعلوماتية،www. Alarabiya.net.

وفي الوقت ذاته، رجح لدى الحكومة الحل العسكري في توجيه ضربة قوية لإنهاء التمرد بالاعتماد على القوات المسلحة النظامية وبعض الميليشيات المدنية المسلحة، مستثمرة الهدنة التي أفرزتها مباحثات الحكومة مع متمردي الجنوب آنذاك، فقامت بسحب بعض القطعات العسكرية والقوة الجوية، وميليشيات الدفاع الذاتي لمواجهة التمرد الذي اندلع في الإقليم، إثر إقدام قوات عسكرية منظمة لحركتي العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان بالهجوم على بعض القطعات العسكرية بجبل مرّة أعلى قمة في الإقليم في أواخر شباط وبداية آذار 2003[3].

– ميليشيات الدفاع الذاتي (الجنجويد):

لجأت الحكومات السودانية المتعاقبة أمام استمرار القتال في الجنوب واتساع مساحة الدولة وتباعد أطرافها وعواصم أقاليمها إلى الاعتماد على قوات عسكرية نظامية صغيرة نسبياً من حيث الحجم والتسليح يساندها في حفظ الأمن والاستقرار قوات مدنية مسلحة مدربة تدريباً أولياً على استعمال الأسلحة الخفيفة، ومستخدمة الشاحنات الصغيرة في التنقل السريع في مواجهة الحالات الطارئة في الأقاليم السودانية المختلفة مما يتيح لها فرصة حشد أكبر جهد عسكري منظم في مواجهة قوى التمرد في الجنوب[4].

عرفت هذه القوات في السودان بمسميات عديدة، فتارة تُعرف باسم **(المراحيل)** وتارة باسم (الدفاع الشعبي) وأخرى باسم **(الفرسان)**، وفي عهد حكومة الإنقاذ عرفت باسم **(ميليشيات الدفاع الذاتي)**، في حين عرفت هذه القوات إعلامياً باسم **(الجنجويد)**، وقد حظيت بشهرة واسعة داخل السودان وخارجه، منذ اندلاع

---

(3) وزارة الخارجية السودانية، التقرير الإعلامي اليومي حول الأوضاع في دارفور في موقع سودان نيوز على شبكة المعلوماتية، www.Sudan Neus.com.

(4) scott straus, (Darfur and the Genocide Debate),Foraign AFFairs,January/ February 2005,www.clao.net.org. نقلا عن موقع كوليا نت على شبكة المعلوماتية(الانترنيت)

التمرد في شباط 203[5]، وتباينت الآراء والتصريحات حول تحديد مفهوم أو تصريح ثابت للّفظة. على أن المشهور والراجح منها، أنها لفظة سودانية (دار فورية) محلية مكونة من ثلاث ة مقاطع تعني (الجن الذي يحمل سلاحاً ويركب فرساً) [6]، وهناك من نسبها إلى أحد قادة العصابات المسلحة المدعو (حامد جنجويت)، الذي قاد حملات نهب مسلح ضد القرى التي يقطنها قبائل من أصول أفريقية في الثمانينيات من القرن الماضي فأدخل الرعب في قلوب سكان إقليم دارفور [7].

ومهما اختلفت التسميات، فإن هذه القوات التي تأسست ومنذ عام 1985 من قبل الحكم المدني الثالث (1985–1989)[8]، كانت وما تزال إداة فاعلة في يد الحكومات المتعاقبة في السودان ،كان عمادها أبناء القبائل العربية وبعض القبائل الأفريقية في أقاليم السودان المختلفة، ومنها إقليم دارفور حيث انضم إلى جانب هؤلاء بعض المرتزقة النازحين من جمهوريات مالي والنيجر وتشاد، وهؤلاء أيضا يطلق عليهم (**الجنجويد**)[9]. وقد اضطر الجنجويد الى حمل السلاح والتصدي للتمرد الذي قادته حركتا العدل والمساواة وتحرير السودان، بعد أن وجد هؤلاء أن

---

(5) Jeevan vasugcr , (kh artoum Faces Trial For Darfur genocid) ,Guardin , June 7, 2005.

(6) عرفها البعض بأنه (**الجان الذي يركب فرس اً ويحمل كلاشنكوف**). هاري هاغوبيان، " **دارفور: إبادة جماعية منسية أخرى ؟** "، نقلا عن موقع الاختلاف ثورة على شبكة المعلوماتية، www.arabic.tharwaproject. com.

(7) انظر، ملف أزمة دارفور الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، (الخرطوم) شبكة المعلوماتية. www. mascenter , com.

(8) قام الحكم المدني الثالث الذي يعرف بالسودان (بالحكم الديمقراطي الثالث) على اثر الثورة الشعبية التي اندلعت عام 1985 وأسقطت على أثرها حكم الرئيس جعفر نميري (1969–1985)، للتفاصيل ينظر: بيتر ودوارد ، السودان الدولة المضطربة 1898–1989، ترجمة محمد علي جادين، أم درمان 2002، ص 150 وما بعدها.

(9) jevan Vasuger. Ibid موقع شبكة بي بي سي العربية على شبكة المعلوماتية، www.BBC. Arabic.com.

انشغال الحكومة المركزية في مواجهة تمرد الجنوب أدى إلى استفحال خطر التمرد في دارفور[10].

ينقسم الجنجويد على قسمين، قسم أول اصفر بشمال دارفور يتكون من ميليشيا تابعة للقبائل العربية التي تمتهن رعي الإبل **(الأبالة)**، ويتركز القسم الثاني الأكبر من هؤلاء بجنوب دارفور وجلّهم من القبائل العربية التي ترعى البقر والمعروفة بـ **(البقارة)**، يزيد عددهم على خمسة آلاف مسلح يتحصنون بجبل كرفو بأقصى جنوب دارفور. وللجنجويد معسكرات زاد عددها على 16 معسكراً كبيراً في مختلف أنحاء الإقليم. ويع دّ معسكر المستيرية القاعدة الرئيسة لهؤلاء في وسط دارفور. والملاحظ على هذه المعسكرات أنها لا تخلو من مهابط الطائرات العامودية، وكذلك فيها مخازن كبيرة للأسلحة و الأعتدة، مع وجود بعض القطعات العسكرية النظامية في بعضها[11].

تأسيساً على ما سبق،اتهمت الحكومة السودانية من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بتقديم الدعم المالي والعسكري وتوفير الملاذ لقياداتها، ولاسيما بعد الانتصارات التي حققها هؤلاء ضد قوات التمرد، الأمر الذي جعل قادتها، ولاسيما الذين يعيشون في أمريكا وأوربا يلهجون بطلب المساعدة ومستغلين استمرار سوء العلاقة بين الخرطوم وواشنطن[12].

حاولت السلطات السودانية – وما تزال على لسان – قادتها دون جدوى – في محاولة منها لمواجهة الضغوط، نفيّ أيّ علاقة لها بالجنجويد المتهمة بارتكابها إبادة جماعية في الإقليم، وهو أمر دأب على نفيه أيضا، بعض رؤساء القبائل

---

(10) صحيفة الأهرام (القاهرة)، 2 آب 2004، في موقعها على شبكة المعلوماتية (الانترنت) www.ahram.org.eg

(11) ملف دارفور، المصدر السابق.

(12) للتفاصيل عن موقف الولايات المتحدة والأمم المتحدة ينظر مواقعهما على شبكة المعلوماتية ؛ البيت الأبيض، www.whitehouse.gov ؛ وكذلك موقع الأمم المتحدة www.un.org

والأمراء العرب والأفارقة، لأنها تعدّ (**لفظة الجنجويد**) تسمية قديمة في دارفور تطلق على العصابات واللصوص وقطاع الطرق[13].

في الواقع، تتحمل الحكومة المركزية مسؤولية الاضطراب الأمني، وفقدان سيطرتها على جميع الأطراف المسلحة. بل إن عصابات السلب والنهب استفحل أمرها وحتى قبل اندلاع التمرد، فأصبحت تمثل (**صداعاً مزمناً**) يصعب التخلص منه أو الحد من شره لانشغالها آنذاك في مواجهة تمرد الجنوب الذي استنزف طاقات السلطة بشرياً وعسكرياً واقتصادياً، فغدت بعض هذه الميليشيات خارج نطاق سيطرة الحكومة، ومثلت عبئاً ثقيلاً على السكان، بعد أن دخلت لاعباً أساسياً ومهما في الأزمة، استغلته قوى التمرد والدول المساندة لها في الضغط على الحكومة السودانية لتحقيق مآربها في السودان[14].

ثانيا: الجماعات المتمردة على السلطة:

- **جبهة نهضة دارفور:**

بوصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة عام 1989، بدا إقليم دارفور بعيداً عن دائرة السلطة المركزية جغرافياً وسياسياً، وغدا مركزاً مهماً لمعارضة النظام من قوى سياسية مختلفة. ولعلنا نستطيع إرجاع الإرهاصات الأولى للعمل السياسي والعسكري المنظم ضد السلطة المركزية في الإقليم إلى فترة منتصف ستينيات القرن الماضي،عندما تأسست جبهة نهضة دارفور من القاضي أحمد إبراهيم دريج وعلي الحاج محمد في تشرين أول 1964[15]. والملاحظ على هذه الجبهة، مع أنها كانت تنظيماً محلياً ضيقاً تتميز بانتماء مؤسسيها إلى أصول عرقية إفريقية، فإن تأسيسها لم يكن على أساس عرقي، وإنما على أساس سياسي محض يقوم على المناداة

---

(13) جيهان العلايلي، " **أمير القبائل العربية** " نقلا عن شبكة بي بي سي العربية في موقعها الإلكتروني على شبكة المعلوماتية، www.BBC. Arabic.com.

(14) أحمد عرفات القاضي، " **دارفور أزمة للحل أم للتدويل** " موقع الفاكوم على شبكة المعلوماتية، elaph. Com. www.

(15) صحيفة البيان، (الخرطوم)، 27 آب 2003.

باستحقاقات الأقاليم التنموية السياسية والاقتصادية عن طريق المشاركة الفاعلة في السلطة.

أنفرط عقد هذه الجبهة بعد عام من تأسيسها، بسبب انضمام أحمد إبراهيم دريج إلى صفوف حزب الأمة الذي كلفه قيادة المعارضة داخل البرلمان، إثر انتخابه نائباً عن إقليم دارفور في الانتخابات النيابية التي جرت عام 1965. في حين فضل علي الحاج محمد الانضمام إلى صفوف الجبهة الإسلامية بزعامة د. حسن الترابي. وبعد انتفاضة أهل دارفور عام 1981 إثر قرار تعيين الرئيس نميري للطيب المرضي، وهو من غير أهل دارفور، حاكماً عليها. اضطر على أثرها الرئيس نميري إلى عزله وتعين أحمد إبراهيم دريج حاكماً عليها [16]. ولعل هذا يعكس لنا طبيعة الاستقطاب السياسي – في العاصمة الخرطوم – للقوى السياسية الناشئة في الأطراف، من خلال السعي لإدماج قادة القوى هذه في صفوف الأحزاب والتكتلات السياسية الناشئة في السودان آنذاك في إطار العمل السياسي العام، وليس في إطار العمل السياسي الإقليمي المحدود، ولعله يعكس أيضاً مدى استجابة عناصر القوى السياسية المحلية لمعطيات العمل السياسي المنظم للقوى الرئيسة في السودان وقتذاك.

- **حركة بولاذ:**

في مطلع تسعينيات القرن الماضي، حدث على الساحة الدارفورية تطور مهم تمثل بظهور قوى محلية اتخذت من العمل العسكري أساساً لمواجهة السلطة. ففي عام 1990 تمكن المهندس **داؤد يحيى بولاذ**[17] المنشق عن الجبهة الإسلامية من تأسيس حركة عسكرية في الإقليم مستعيناً بتأييد ودعم متمردي الجنوب والمتمثلة

(16) صحيفة الشرق الأوسط، (لندن)، 30 تموز 2004، على موقع شبكة المعلوماتية، www. ashargalawsat.com.
وكذلك المجلة السودانية، الموقع الإلكتروني على شبكة المعلوماتية، www.sudanjournal.com.

(17) هو من قبائل الفور، وكان قيادياً بارزاً في الجبهة الإسلامية القومية منذ أن كان طالباً في جامعة الخرطوم ورئيساً لاتحاد طلابها. نقلاً عن قناة BBC العربية 26 آب 2004، www.bbc Arabic.com.

بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة د. جون قرنق، والتي وفرّت له، وللعديد من أبناء القبائل الأفريقية التدريب العسكري والدعم السياسي [18] فضلا عن السلاح والجنود، بهدف فتح جبهة جديدة أمام الحكومة السودانية في الغرب، في محاولة لتخفيف الضغط العسكري المركز في الجنوب. إلا أن الغاية المرجوة من ذلك لم تتحقق، وأضحى موقفه الداخلي ضعيفاً حيث أدت مساندة الحركة الشعبية له إلى إفقاده السند الشعبي والعسكري في الإقليم، لاسيما و أن "... **عقيدة الجهاد لنصرة الدولة في ذروتها في الإقليم**. .."[19]، مما سهل على القوات الحكومية إخماد الحركة وتطويقها وإلقاء القبض على زعيمها بواسطة ميليشيات الدفاع الذاتي (الجنجويد)، ومن ثم محاكمته وإعدامه[20].

أشر ظهور حركة بولاذ انتقال رياح التمرد والثورة من السلطة المركزية إلى إقاليم السودان المختلفة، كما أشر ظهورها أيضا تطوراً واضحاً في طبيعة العمل السياسي والعسكري في ا لإقاليم. وعدت هذه الحركة أيضا، التراث (الثوري) لكل حركات التمرد التي ظهرت في إقليم دارفور فيما بعد.

- **جبهة الخلاص الوطني (التحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني).**

إن سعي السلطة لاستخدام القوة في عملية احتواء حركة بولاذ، لم يمنع ظهور حركات أخرى في الإقليم، وكانت جبهة الخلاص الوطني، التي كانت تعرف في أول ظهورها (بالتحالف الفدرالي) من أولى تلك الحركات والتنظيمات السياسية التي ظهرت في الإقليم. قام بتأسيس الجبهة (التحالف) في كانون الثاني عام 1994 أحمد إبراهيم دريج، الذي عاد آنذاك الى مزاولة العمل السياسي في الإقليم

---

(18) أبو عبيدة عبد الله، " **الحركة الإسلامية أنموذجا 000 من بولاذ لعلي الحاج** " صحيفة الرأي العام، الخرطوم، 27 تموز 2004 في موقعها الإلكتروني على شبكة المعلوماتية www.rayaam.net

(19) عمر الطيب، " **الجذور التاريخية لمشكلة دارفور** " ، منشور بتاريخ 26 آب 2004 في موقع شبكة بي بي سي العربية الإلكترونية ، www.BBC.Arabic.com ؛ صحيفة البيان، (الخرطوم)، 27 آب 2003.

(20) أبو عبيدة عبد الله، المصدر نفسه.

خارج نطاق حزب الأمة، الذي سبق وانظم إليه في عام 1965 وقام بالتعاون والتحالف معه البروفسور شريف حديد ومجموعة من أبناء دارفور ، اتفقوا على أن يكون تنظيمهم "... **تنظيماً سياسياً يقوم على أهداف واضحة لمعالجة القضايا الدستورية الخلافية**. .."[21]. ومع اندلاع التمرد أقدمت قيادة التحالف على تغيير تسميته إلى **(جبهة الخلاص الوطني)** في محاولة منها – وكما يبدو – لإعطاء مدلول واسع لفصيلها المسلح الذي يعد ثالث القوى الرئيسة وأقدمها في قوى تمرد دارفور .

شددت جبهة الخلاص الوطني في برنامجها على إنها حزب منفتح لكل السودانيين "... **أفراداً وجماعات تحت أهداف واضحة**. .. "، وليس حزباً سياسياً إقليمياً يقتصر على أبناء دارفور، وتتلخص أهدافها هذه في التأكيد على أنه من المهم "... **الإبقاء على وحدة التراب السوداني ووحدة أبنائه على اختلاف أعراقهم ودياناتهم وثقافاتهم وأقاليمهم**. .."[22]. ويبدو أن الدافع إلى ذلك هو تجاوز العقدة التي وقع فيها المهندس يحيى بولاذ في التأكيد على الجانب العرقي الإقليمي الضيق، وكذلك محاولة للتأكيد على وطنية الجبهة واهتمامها بأوضاع السودان واستعدادها للانفتاح واستيعاب كل أطياف الشعب السوداني ومكوناته. كما أن التنظيم ظهر في شرق السودان وفي كنف الجارة اريتريا فكان طبيعياً أن يطالب بمطالب تشمل عموم السودان، بعد فشل أنظمة الحكم المتعاقبة فيه على استيعاب وتحقيق ما يصبو إليه "..**الشعب من أمن ورفاهية وتقدم واستقرار**..."[23].

---

(21) لمزيد من التفاصيل ينظر: موقع التنظيم على شبكة المعلوماتية، www.SudanFda.com.

(22) انظر برنامج الجبهة في موقعها في شبكة المعلوماتية، www.SudanFda.com

(23) برنامج الجبهة، المصدر نفسه .

(*) تعني الفدرالية: الاتحاد باللغة العربية، وهي نظام سياسي ينظم العلاقة بين طرفين أو أكثر قد يمثلون دول أو أقاليم، ولها أشكال متعددة تختلف باختلاف نوع الاتحاد والقانون الذي تم الاتفاق عليه بين الأطراف المتحدة. والاتحاد الكونفدرالي هو اتحاد بين دولتين أو أكثر ، وفقاً

تبنت الجبهة في برنامجها المطالبة بصياغة وإقرار دستور دائم للسودان يؤكد النظام الاتحادي الفدرالي أو الكونفدرالي(*) تنتفي فيه عملية انفراد الهيمنة المركزية المطلقة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي،في محاولة لتجاوز أزمة الحكم المزمنة في السودان والمتمثلة في الصراع بين الأطراف والمركز[24].

ولعل في تأكيد برنامج الجبهة على فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات السياسية واعتماد مبدأ القانون، وضمان استقلال القضاء، محاولة منها لتجاوز أزمة الخلاف حول فرض قوانين الشريعة الإسلامية التي سنها الرئيس نميري عام 1983[25]، وتم تبنيها من الأنظمة السياسية اللاحقة، ومنها نظام الإنقاذ القائم أساساً على تبني النهج الإسلامي، الذي اقلق أطرافاً عديدة داخلياً وخارجياً [26]. ودعا التنظيم أيضا، في فترة لاحقة إلى ضرورة "... **تحرير المواطن من حكم الأنظمة الشمولية والدكتاتورية وإعادة صياغة وهيكلة أجهزة الخدمة العامة المدنية والعسكرية... على أن تكون عاكسة للتكوين القومي السوداني وحمايتها من التدخل السياسي والحزبي في شؤونها...** ". ولم يغفل البرنامج أيضا، الإشارة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وغياب البرامج التنموية. وطالب بإعادة صياغة

لمعادة يتم بموجبها تشكيل هيئات مشتركة في شتى المجالات لتوحيد سياسة الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية.

(24) برنامج الجبهة، المصدر نفسه.

(25) سميت هذه القوانين **(بقوانين سبتمبر)** نسبة للشهر الذي حدثت فيه، وهي مجموعة من القوانين تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، وقد أثارت حولها جدلاً واسعاً بين مختلف الأطراف.

(26) التحافي عبد القادر حامد، " **السودان وتجربة الانتقال للحكم الإسلامي** "، مجلة قراءات سياسية، الولايات المتحدة، السنة 2، العدد 3، 1993، ص 33–49 وما بعدها ؛ وكلمة، د. مضوي الترابي وزير خارجية السودان الأسبق، ندوة استشراف مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية التي نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم 7–8 كانون الثاني 2003، ص 17 وما بعدها.

الاقتصاد السوداني وتنمية الموارد الوطنية المتاحة والتأكيد على مبدأ التكامل الاجتماعي[27].

وفق تصورات جبهة الخلاص الوطني، فـإن تحقيق هذه الأهداف لا يتم إلا عبر إقامة "... **حكومة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، ذات قاعدة عريضة تشمل جميع المؤسسات والهيئات المجتمعية السودانية، مع مراعاة تمثيل جميع أقاليم السودان في هذا التكوين، وتكون أولى مهامها السياسية صياغة دستور يقدم لاستفتاء عام للتصويت عليه يرضى عنه كل أبناء السودان على اختلاف أعراقهم ودياناتهم وأقاليمهم...**"[28].

وعلى الرغم من هذا البرنامج الطموح الذي طرحته جبهة الخلاص، ف إن دورها في إقليم دارفور كان محدوداً بالقياس مع دورها في شرق السودان، وبالقياس مع دور حركات وتنظيمات التمرد الأخرى [29]. ومع ذلك تأهلت الجبهة بنشاطها السياسي والعسكري لكي تكون ثالث اكبر حركات التمرد في الإقليم. ولعله الأمر الذي دفع بعض قياداتها لإبداء رأيهم في الانشقاقات التي أصابت بعض حركات التمرد ومنها حركة جيش تحرير السودان، حيث دعا قادتها إلى تجاوز خلافاتهم وطالبهم أيضا، أن يكون هدفهم "... **إنسان دارفور وأهل السودان...**"[30].

- **جماعة طلاب الحق والعدالة:**

إلى جانب التنظيمات العلنية، ظهرت في إقليم دارفور في عام 1998، جماعة سرية أطلقت على نفسها جماعة طلاب الحق والعدالة. وقد اختلفت الآراء

(27) ندوة استشراق مستقبل العلاقات، المصدر نفسه .
(28) لمصدر نفسه.
(29) صحيفة الرأي العام (الخرطوم)، 27 تموز 2004.
(30) انظر نص البيان الصادر عن الحركة في موقع سودانيز اون لاين على شبكة المعلوماتية، www.Sudaneseonline.com.

حول خلفياتهم السياسية لسريتها [31]. فيرى البعض أن تلك الجماعة تمثل الجبهة الإسلامية بقيادة د. حسن الترابي في الإقليم. في حين عدّها البعض الآخر، الإرهاصات الأولى لحركة العدل والمساواة بزعامة خليل إبراهيم حمد والمهندس أبو بكر حامد نور عبد الرحمن الذين كانا من أعضاء الجبهة الإسلامية ولفترات طويلة [32].

إن أبرز عمل قامت به هذه الجماعة، التي تضم لجاناً من أربع وعشرين ولاية سودانية من مختلف أقاليم السودان ومختلف التيارات السياسية والفكرية. أخذت ومنذ عام 1996، على عاتقها جمع المعلومات والبيانات، وإصدارها عام 1998، على شكل وثيقة سياسية مهمة جداً من تاريخ الصراع السياسي السوداني عامة، والدار فوري خاصة، أطلق عليها تسمية **(الكتاب الأسود. . اختلال ميزان تقسيم السلطة والثروة في السودان)** الجزء الأول، حمل غلاف الكتاب صورة لميزان العدالة واضح الاختلال، حيث الكفة التي كتب عليها 7.500 مليون ترجح الكفة التي كتب عليها 28 مليون. في إشارة واضحة للدلالة على أن الأقلية تغلب الأكثرية. ومما جاء في مقدمته: "... **إن هذا السفر. .. الذي يعد وثيقة عن أداء الأنظمة السياسية في تاريخ السودان الحديث** ... "، وقسم الكتاب إلى 6 فصول، قدم فيه واضعوه صوراً مجملة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مدعمه بجداول تعزز وجهة نظرهم في اختلال ميزان العدالة في السلطة والثروة[33].

---

(31) المحجوب عبد السلام، " **دارفور: تجاهلوا تاريخ الإقليم 000 فلفقلب السحر على الساحر** " صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، 30 تموز 2004. موقع الصحيفة على شبكة المعلوماتية. www.asharqalawsat.com.

(32) انظر نص اللقاء مع المهندس ابو بكر حامد نور عبد الرحمن في صحيفة الصحافة (الخرطوم)، 10 تشرين أول 2006.

(33) جماعة طلاب الحق والعدالة، الكتاب الأسود. اختلال ميزان تقسيم السلطة والثروة في السودان، الخرطوم، 1998. صفحات متعددة. ينظر نصه الكامل على موقع كوكيتس على شبكة المعلوماتية (الانترنيت)، www.geocities.com/black-book

على أية حال، تم طبع الكتاب في الخرطوم، وتولت الجماعة واللجان المتعاونة معها توزيعه بشكل سري عام 1998 على جموع المصلين الخارجين من صلاة الجمعة في الخرطوم والمدن الرئيسة. وفي المقابل كان رد فعل الحكومة إصدار وثيقة تفند ما طرحته جماعة طلاب الحق في الكتاب الأسود، أطلقت عليها **(الكتاب الأبيض)** [34]، كما انتقد الكتاب أيضا، د. مجذوب الخليفة الذي كان يشغل منصب والي ولاية الخرطوم، وهاجم مؤلفيه واصفاً إياهم **(بالعنصرية)** وعدم الموضوعية ومبيناً أن ما ورد في الكتاب لا يمت لواقع الحال في الولاية و أن الذين وضعوه لم يروا العلم والتطورات التي طرأت على السودان والتركيبة السودانية[35].

إن الملاحظ على هذه الجماعة، أنها كانت محدودة الانتشار قليلة في أعداد كوادرها. تبنت العمل السياسي السلمي الذي يقوم على نقد الواقع وتقديم الحلول الناجحة له. كما أن هذه الجماعة ذوت وانتهت بقيام التمرد المسلح الذي قادته الفصائل المسلحة الأخرى. لاسيما حركة العدل والمساواة التي استقطبت جل قيادات جماعة طلاب الحق، والذين لعبوا دوراً بارزاً في تأسيسها، وقيادتها وانتشارها فيما بعد.

- حركة العدل والمساواة:

من الراجح تحفز العديد من المعارضين للسلطة في إقليم دارفور للتكتل وإقامة الفصائل المتمردة السياسية والعسكرية فيه، ما تمخض عن سعي الحكومة والفصائل المتمردة الجنوبية لعقد سلسلة من المفاوضات لإنهاء تمرد الجنوب، بإشراف إقليمي ودولي، من نتائج إيجابية ملموسة لقوى التمرد الجنوبية، أمكنهم من

(34) صحيفة الرأي العام، (الخرطوم)، 15، آب 2003.

(35) إبراهيم الهطلاني، " **دارفور والكتاب الأسود** "، نقلا عن موقع ميدل ايست اون لاين، www.middle –east- online.com.

الحصول على المنصب الثاني في الدولة (نيابة رئيس الجمهورية) وتقاسم الثروة والتمتع باستقلال ذاتي إلى حد ما في إطار فدرالي[36].

تعد حركة العدل والمساواة من أبرز الفصائل التي قادت التمرد في الإقليم في أواخر شباط 2003. وكانت قد تأسست بشكل رسمي عام 2001، إثر اجتماع سري عقد في الخرطوم حضره مندوبو 18 ولاية سودانية. تقرر فيه اختيار الدكتور خليل إبراهيم حمد من قبائل الزغاوة لرئاستها والناطق الرسمي لها، على أن يكون خارج السودان، لكي لا يتعرض للاعتقال. كما هو الحال مع قيادات حركة تحرير السودان[37]. وتولى قيادة الجناح العسكري فيها العميد التجاني سالم برو [38]، كما تولى المهندس أبو بكر حامد نور عبد الرحمن منصب المنسق العام الميداني، وجلّ قادتها وأنصارها من القبائل الأفريقية الزغاوة، الذين يعدون المادة الأساسية للحركة إلى جانب بعض أبناء القبائل الأخرى في الإقليم[39].

مع أن الحركة بدأت نشاطها السياسي والعسكري بعد عام 2001، إلا أن قادتها يرجعون فكرة تأسيسها الى منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتحديداً كفكرة منذ عام 1994[40]. استندت الحركة منذ نشأتها على قواعد حزب الأمة (الأنصار) والجبهة الإسلامية في الإقليم، ولعل هذا يفسر لنا ميل الحركة للاتجاه الإسلامي.

توجهت الحركة في برنامجها وأهدافها إلى كل أبناء السودان دون تميز عرقي أو ديني فضمت في صفوفها عناصر سودانية ذات أصول عربية

---

(36) للتفاصيل عن الاتفاقية ينظر. موقع جريدة الشرق الأوسط (اللندنية)، على شبكة المعلوماتية، www.shargalawsat.com. وموقع الجزيرة نت، www.aljaziera.net ؛ صحيفة الرأي العام (الخرطوم)، 10 كانون ثاني 2005.

(37) هاغوبيان، المصدر السابق.

(38) هناك من يشكك في جنسيته من حيث كونه سودانياً أم تشادياً. نقلاً عن موقع دار الأنصار على شبكة المعلوماتية، www. daralansar.com

(39) أبو عبيدة عبد الله، المصدر السابق.

(40) حامد حجر، " **حركة العدل والمساواة السودانية 000 الأكثر تنظيماً ومؤسسية** "، موقع دارفور نيوز على شبكة المعلوماتية، منشور بتاريخ 28 آب 2004، www.darfournews.net.

وأفريقية[41]، مما مهد لها السبيل لتكون حركة قادرة على الاستيعاب والموا ءمة مع مجريات الأمور في الإقليم. وعليه فـإن خطها العام السياسي والعسكري لا يقتصر على المطالبة بحقوق إقليم دارفور فقط، وإنما تعداها إلى عموم التراب السوداني حين تأخذ بعين الاعتبار "... **أولويات إنهاء واقع التهميش والظلم للأقاليم**..."[42]، حسب قولهم.

تأسيساً على ما سبق، قدمت الحركة نفسها، وفي برنامجها على أنها : "... **ثورة الأقاليم، ثورة المستضعفين**. .. "، وأنها ثورة "... **شعبية اجتماعية سودانية المنشأ والإطار**... ". وأكدت أيضا على إنها تهدف إلى "... **القضاء على ظاهرة الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي وتحقيق العدل والمساواة بين جميع المواطنين. ووقف جميع الحروب الأهلية، وتامين وحدة البلاد** ... " [43] ولتحقيق ذلك، تبنت الحركة الدعوة لإقامة"... **نظام فدرالي ديمقراطي يستجيب لحقائق أهل السودان، ويمنع احتكار السلطة والثروة ويؤكد على التداول السلمي للسلطة**. .. " في السودان. وبموجب هذا النظام يقسم السودان الى سبعة أقاليم فدرالية هي **(الشمال والجنوب والشرقي ودارفور وكردفان والوسط والخرطوم)**[44].

وفيما يتعلق باقتسام السلطة والتداول السلمي لها. فقد رأت الحركة أن ذلك سيتم من خلال تقسيم المناصب السيادية الأساسية (**الرئاسة، رئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس الشيوخ ومجلس النواب، والقضاء، والمحكمة الدستورية)** بين جميع أقاليم السودان بالتساوي دون أن يستأثر إقليم بالسلطة على حساب الأقاليم الأخرى، كما هو الحال – على حسب زعم قياداتها – حيث تسيطر "... **قلة**

---

(41) رسالة للباحث من قبل السيد نصر الدين حسين دفع الله عضو القيادة التنفيذية لحركة العدل والمساواة، بتاريخ 11 آب 2004.

(42) حجر، المصدر السابق ؛ دار الأنصار، المصدر السابق.

(43) للتفاصيل ينظر: موقع الحركة في شبكة المعلوماتية، www.sudanjem.com

(44) انظر بيان الحركة المعنون " **رؤية حركة العدل والمساواة القيادة الميدانية في حل مشكلة دارفور** "، الصادر في 10 آذار 2005، موقع سودان نيوز اونلاين ، www.sudaneseonline.com.

حاكمة لا تعد سوى شريحة ضيقة لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجمل سكان السودان..."[45]،ولتعزيز هذه الرؤيا طرحت قيادة الحركة الجزء الثاني من **(الكتاب الأسود... اختلال تقسيم السلطة والثروة في السودان)**، والذي سبق وأن طرحت جزءه الأول جماعة طلاب الحق. كما سبقت الإشارة. ومما جاء في مقدمته: "... **يواجه السودان اليوم أخطاراً جسيمة تهدد بتفتيت وحدته وتقسيمه إلى دويلات نتيجة للظلم الذي وقع وما زال على بعض أقاليمه من قبل المجموعة المتسلطة الحاكمة...**". كما أكدت مقدمة الكتاب أيضا، على أن هناك بادرة أمل قوية لتفادي ذلك في إطار الحل السياسي للأطراف المؤيدة للسلطة أو المعارضة لها، تعطي لكل حقه[46].

ويرى البعض أن الحركة في تمردها على السلطة، إنما تسعى لتنفيذ مخططات المؤتمر الشعبي الذي يقوده الدكتور حسن الترابي والمنشق عن المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم)، وذلك في محاولة منها لتهيئة الأجواء للدخول في مرحلة أعلى من التصعيد والتدويل بهدف زعزعة النظام في الخرطوم، ويستند هؤلاء على انتماءات قادة حركة العدل والمساواة للحركة الإسلامية السودانية لسنوات طويلة. كما اندمجت قاعدة الجبهة الإسلامية بمجملها إلى جانب الحركة تأييداً لعلي الحاج محمد القيادي في الحركة[47].

وهي بذلك لا تختلف في كثير من ومنطلقاته ا وأهدافها عن سابقتيها، التحالف الفدرالي وجماعة طلاب الحق، لاسيما في مواضيع التهميش والفدرالية وتقاسم السلطة، إلا أن ما ميزها عنهما تشكيلاتها الإدارية من قيادة تنفيذية ومؤتمر عام ومجلسين أحدهما في داخل السودان، والآخر خارج السودان (للمغتربين)، الأمر الذي جعلها تتميز بقوة دعوتها ومنهجها السياسي، بالقياس مع قدراتها العسكرية، رشحها لكي تكون لها رؤيتها السياسية الخاصة لمستقبل الوضع في

---

(45) انظر بيان الحركة بعنوان (بيان هام)، الصادر في تشرين أول 2001 على موقع الحركة في شبكة المعلوماتية، www.sudanjem.com

(46) المصدر نفسه.

(47) حجر، المصدر السابق ؛ صحيفة الصحافة، (الخرطوم)، 15 تشرين ثاني 2003.

دارفور بالقياس مع الحركات المتمردة الأخرى في الإقليم [48]. ولعل في هذا ما يبرر للحركة ميلها للعمل السياسي والحل السياسي للازمة في مراحلها الأولى على الحل العسكري، في محاولة منها للإطاحة بحكومة الإنقاذ، وإعادة تأسيس السلطة السياسية في السودان على قواعد جديدة. وهو ما اتضح في سعيها المتكرر لإفشال مفاوضات السلام التي كانت تجري بين الحكومة والمتمردين، ابتداء من مفاوضات ايشي بتشاد (أيلول 2003)، وما تلاها في انجامينا (نيسان 2004)، وأبوجا الأولى (تشرين الثاني 2004)، وما تلاهما من اجتماعات مستندة في ذلك على ثقلها الميداني السياسي والعسكري باعتبارها ثاني أقوى الفصائل المتمردة في الإقليم، وفي كل هذه المفاوضات تؤكد الحركة على أنها "... **لن تقبل بحالة اللاسلم واللاحرب، فأما مفاوضات جادة... وأما أن تواصل [نضالها ومقاومتها] المسلحة.** .."[49]، بالتعاون والتنسيق وباقي الحركات المتمردة الأخرى، ولاسيما حركة تحرير السودان[50].

تعرضت الحركة خلال الفترة الماضية لعدة انشقاقات، كان أولها في أواخرعام 2004، عندما أعلن العقيد جبريل عبد الكريم باري الانشقاق عن الحركة، وتأسيس حركة جديدة أطلق عليها الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، فضلا عن محاولة المقدم محمد صالح (حربه) ومجموعته عزل الدكتور خليل إبراهيم عن رئاسة الحركة[51].

- **الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية:**

---

(48) أبو عبيدة عبد الله، المصدر السابق.

(49) انظر تصريح أحمد حسين آدم، الناطق باسم الوفد المفاوض في اسمرا بتاريخ 16 أيلول 2005، موقع دارفور نيوز، www.darfournews.net.

(50) انظر بيان الحركة في موقع سودانيوز اونلاين، المصدر السابق.

(51) للتفاصيل ينظر: " **الملف الأسود في حياة حركات التمرد في دارفور** "، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، (الخرطوم)، في شبكة المعلوماتية، www.mascenter.com.

لعل مما اضعف كثيراً من قدرات حركات التمرد الدار فوري ة تعرضها للانقسام والتشظية، ولأتفه الأسباب وأدناها، وكان من أبرز الانقسامات تلك التي تعرضت لها حركة العدل والمساواة، عندما أعلنت الانفصال عن الحركة الأم مجموعة من قياداتها الميدانية (**السياسية والعسكرية**)، بقيادة الأمين العام نورين مناوي برسم والعقيد جبريل عبد الكريم باري والعقيد جمال إسماعيل بامبو وغيرهم. وكان العقيد جبريل عبد الكريم باري قد نصب نفسه قائداً عاماً للقوات ورئيساً للمجلس الثوري، أقامه تنظيم سياسي وعسكري جديد باسم (**ثورة الأقاليم ثورة المهمشين**) في مطلع عام 2004. ثم أطلقوا عليه منذ مؤتمر وادي هور المنعقد بتاريخ 17 نيسان 2004، (**الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية**)[52].

أعلنت الحركة عن نفسها بأنها (**أول فصيل مسلح في دارفور**)، على الرغم من محدودية عدد أفرادها، إذ لا يتجاوز عددهم في الغالب 200 فرد. ولعلها في ذلك الادعاء تستند على إرثها في حركة العدل والمساواة المنشقة عنها. وفي ما يخص منهاجها السياسي والعسكري، فقد جاء في منهاجها السياسي بأنها حركة "... **سياسية سودانية المنطلق والأهداف، قومية التكوين والرؤية،وطنية الهوية، شعبية قوية واعية.** .. ". وتحددت أهدافها بالعدل والحرية، والتقدم لعموم الشعب السوداني[53].

وعلى النقيض من حركة العدل والمساواة، فقد مالت الحركة الوطنية للإصلاح نحو (**علمنة الدولة**)، وأعلنت موقفها الرافض للنهج الإسلامي الذي تبنته حكومة الإنقاذ، وعدته الأسباب الدافعة للتمرد ضدها وحمل السلاح بوجهها، "...**باعتبارها جاءت انعكاساً وتعبيراً موضوعياً عن الحالة السياسية المتردية في ظل نظام [اسلاموي إرهابي حسب اعتقادهم] انقلب على نظام ديمقراطي شعبي. . عمق الغبن لدى أبناء الشعب السوداني بتهميش أقاليمهم المهملة**

(52) انظر البيان التأسيسي في موقع الحركة على شبكة المعلوماتية، www.sudanhawat.com.
(53) البيان التأسيسي، المصدر نفسه .

أصلاً. وأضعف سلطة القانون وهيبة الدولة. .. " [54]. وهي ببرنامجها وأهدافها هذه تحاول أن تعكس الواقع السياسي المتشدد تجاه حكومة الإنقاذ القائمة على قوانين الشريعة الإسلامية، إلى الحد الذي تصف فيه النظام بأنه (نظام إرهابي). ومع ذلك فقد دخلت في سلسلة من المفاوضات مع الحكومة ووقعت معها مجموعة من الاتفاقيات الأمنية والإنسانية، بعد مشكلة دارفور، وكما أكد العقيد عبد الكريم باري، هي : "... **مشكلة سياسية تحتاج الى الحوار الهادئ والجاد. ..** "،لأهمية ذلك بعد تدويل الأزمة وتدخل المجتمع الدولي فيها [55]. مما يعكس تناقضاً واضحاً تجاه موقفها من السلطة والأزمة باعتبارها حركة متمردة على السلطة وعنصراً فاعلاً في تفجر الأزمة في الإقليم.

وبما أن الحركة بالأصل هي انشقاق عن حركة العدل والمساواة، فقد تبنت هي أيضا النظام الفدرالي، وقامت بتقسيم السودان إلى سبعة أقاليم هي :"... **الأوسط والجنوبي ومنطقة الخرطوم ودارفور والشرقي والشمالي وكردفان. ..**" وأن عموم هذه الأقاليم تعاني من "... **التهميش والإقصاء واستئثار قسم من سكان السودان الذين لا تزيد نسبتهم على 5% على السكان بالسلطة ...** "، وهي بهذا شاطرت نظيراتها الأخريات في مسالة الدعوة الى تقاسم السلطة والثروة. وهناك من يرى أن من أهم دوافع هذه الحركة الرغبة في اقتسام عائدات النفط السوداني[56] .

وتميزت الحركة أيضا، بامتلاكها قيادتين إحداها سياسية وأخرى عسكرية. في محاولة للتأثير على الساحة الدار فوريّة، رغم محدودية فاعليتها ومحدودية معيتها. ولعل هذا الأمر، هو ما دفع قادتها لإعادة النظر في مسألة الانفصال عن

---

(54) المصدر نفسه.

(55) انظر نص البيان على موقع سودانيوز اونلاين على شبكة المعلوماتية. www.sudanese online.com.

(56) صحيفة الأهرام، (القاهرة)، 2 آب 2004 ؛ الملف الأسود، المصدر السابق .

حركة العدل والمساواة – الحركة الأم– وهو ما تحقق في 10 آذار 2005، عندما أعلن عن عودة الحركة سياسياً وعسكرياً الى حركة العدل والمساواة مرة أخرى[57].

-حركة تحرير السودان:

تعد هذه الحركة أقوى و أبرز وأكبر تنظيمات التمرد في إقليم دارفور، وتأتي بعدها حركة العدل والمساواة، الأمر الذي أهل حركة تحرير السودان لإعلان التمرد في أواخر شباط وبداية آذار 2003 ضد السلطة، أطلق على الحركة من بدايات نشاطها السياسي والعسكري تسميات مختلفة، فعرفت في أول عهدها بـ (**جيش الخلاص الوطني)**، ومن ثم **(جبهة تحرير دارفور)** و **(جيش تحرير دارفور)** وهما جناح ان لتنظيم واحد، تولى عملية توحيدهما عبد الله أبكر الذي يعد المؤسس الحقيقي للحركة [58]. وتعد قبائل الفور الأفريقية الأساس الذي استندت عليه الحركة[59].

انبثقت أول نواة للحركة إثر اجتماع ثمانية من أبناء دارفور بقيادة عبد الله أبكر وحسن مانديلا وداود طاهر حريفة، الذي يعد القائد الميداني للحركة، في منطقة **(قليّ كي)** غرب دارفور في كانون أول عام 2001، وجل هؤلاء من القبائل الأفريقية الزغاوة والفور والمساليت، حيث تمتلك ستة معسكرات في الإقليم وجيش قوامه 3 آلاف مقاتل مدرب ومجهز تجهيزاً عسكرياً جيداً[60].

بدأت الحركة أولى عملياتها العسكرية على شكل مناوشات في أواخر عام 2001 واعتبرتها الحكومة خلال العام 2002 حوادث نهب مسلح يقوم بها قطاع طرق، على الرغم من قيام الحركة في 19 تموز 2002 بالهجوم على مركز أمني في منطقة قولو في جبل مرّة، ووضعوا بعد العملية ورقة كتبوا عليها **(جيش تحرير**

---

(57) انظر نص بيان الانضمام على موقع سودانيوز اونلاين على شبكة المعلوماتية، المصدر السابق.

(58) عصام الدين سليمان، " **حركة تحرير السودان النشأة والبداية** "، في موقع دارفور نيوز على شبكة المعلوماتية، .www.DarfourNews.net

(59) ملف دارفور، المصدر السابق.

(60) صحيفة البيان، (الخرطوم)، 27 آب 2003 ؛ ملف دارفور، المصدر السابق.

دارفور) ؛ وفي هجمات أخرى أخذوا يضعون تسجيل صوتي بلغة قبائل الزغاوة السودانية ويذكرون فيها الاسم نفسه **(جيش تحرير دارفور)**[61].

طالبت الحركة في بياناتها السابقة أيضا، بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من أبناء دارفور كان منهم المحامي عبد الواحد محمد نور، العضو السابق في الحزب الشيوعي السوداني، والذي انضم إلى صفوف الحركة في كانون الثاني 2003، وتولى قيادة الحركة سياسياً وعسكرياً بعد مقتل عبد الله أبكر في العام ذاته على يد القوات الحكومية التي حاولت احتواء الحركة واعتقال قياداتها. في حين تولى مني أركو مناوي الأمانة العامة للحركة، وقام في 14 آذار 2003 بالإعلان وفي بيان طويل قيام (**حركة/ جيش تحرير السودان**)، تيمناً بالحركة الشعبية لتحرير السودان، الفصيل المتمرد الجنوبي الأقوى بقيادة د.جون قرنق (الذي قتل في حادث تحطم طائرته في مطلع آب 2005).

في بيانه السابق، حدد مني أركو مناوي المنطلقات الفكرية والسياسية للحركة، ومن خلاله طالب بحقوق الإنسان والوحدة الوطنية وإنهاء معاناة المناطق المهمشة وتقاسم السلطة والثروة وتقسيم السودان إلى أقاليم فدرالية مع التركيز على إقليم دارفور ولفترة طويلة، كما لم يغفل مناوي التأكيد على اتجاه الحركة (العلماني) الداعي إلى ضرورة فصل الدين عن الدولة "... **لأنه يمثل المشكلة الحقيقية في السودان...**" حسب زعمه. ولا ريب أن الحركة في موقفها هذا تنطلق من منهجها العلماني المتأثرة به من الحركة الشعبية لتحرير السودان الجنوبية من جهة، وكذلك انبثاقها كحركة متمردة على السلطة التي تنتهج نهجا إسلاميا بقيادة أغلبية عربية لا يمثلون إلا 5% من سكان السودان – حسب ادعاءاتهم. لأن غالبية أبنائها من أصول أفريقية[62].

---

061) فيصل علوش؛ " مأساة دارفور والأبعاد الإنسانية والأخلاقية للصراع "، منشور في موقع الاختلاف ثروة. المصدر السابق.

(62) انظر نص البيان في موقع الحركة على شبكة المعلوماتية، www.sudanslm/A.com.

وفي المؤتمر التأسيسي الثاني الذي انعقد في مدينة حسكنيته في 28 تشرين أول 2005[63]، تبنت الحركة منطلقات سياسية أكثر وضوحاً في التعبير عن اتجاهاتها السياسية، منها التأكيد على مكافحة كافة أشكال الغبن والتهميش السياسي، ومقاومة الفكر الانقلابي العسكري، وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والقانون. على أساس تطبيق النظام الفدرالي القائم على المشاركة فيه بصورة عادلة في تقاسم السلطة المركزية وفقاً لنسب السكان والمعايير القياسية المتعارف عليها؛ مع منح الأقاليم صلاحيات ترقى إلى حق النقض في القرارات المركزية فيما يتعلق بالإدارة الداخلية للإقليم. ولعل من أهم ما تبناه المؤتمر تأكيده على حق ما أسماه **(إقاليم الأطراف)** والمتضررة من الحرب وفق أيّة ترتيبات أو اتفاقيات تمت من الحكومة في مجال الاستثمار تضر بمصالح هذه الأقاليم، مثل الاتفاقيات الحصرية التنقيبية التي لم تأخذ في الاعتبار رأي الأقاليم في ذلك، وعلى الأخص الاتفاقيات المتعلقة بالتنقيب عن النفط وتصنيعه وتصديره[64].

وفق المعطيات السابقة والطروحات المتقدمة فقد اتفقت هذه الحركة مع بقية الحركات المتمردة في إقليم دارفور في ما يتعلق بالحكم المركزي وإقرار الفدرالية وتقسيم السودان وتقاسم السلطة والثروة، كما اتفقت مع هذه الحركات في التمرد على السلطة ورفع السلاح ضدها ، ولم تغفل قياداتها كذلك، الجانب السياسي والدخول في مفاوضات مع الحكومة المركزية في ظل دعم دولي واضح[65].

---

(63) عقد المؤتمر وسط حضور دولي وعربي وإقليمي واضح حيث مثل الحضور الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة ودول عربية مثل مصر وليبيا ودول إقليمية مثل تشاد وأثيوبيا إلى جانب تغطية إعلامية واسعة. للتفاصيل ينظر: موقع الحركة الإلكتروني المصدر نفسه.

(64) انظر نص مقررات المؤتمر على موقع الحركة في شبكة المعلوماتية، المصدر نفسه ؛ كذلك موقع عرب اون لاين على شبكة المعلوماتية، www.alarabonlin.org.

(65) صحيفة الاتحادي، (الخرطوم)، 11 أيلول 2005 في موقعها على شبكة الانترنيت www.allthade.net ؛ تصريحات مني أركو مناوي للتلفزيون السوداني بتاريخ 6 آذار 2006.

ولاسيما من الولايات المتحدة و (إسرائيل) عبر منافذ مختلفة، ولاسيما دول جوار غرب وجنوب غرب السودان. كما ذهب بعض قادة الحركة إلى (إسرائيل) لتلقي الدعم والتدريب مما أضاف بعداً دولياً خطيراً ووضع علامات استفهام كثيرة حول طبيعة هذه الحركة وأهدافها ومصادر تمويلها(66).

ومما أضعف هذه الحركة وحَدَّ قليلاً من قدراتها، وقوعها في دائرة الاقتتال والتناحرّ الداخلي الذي أفضى كسابقاتها إلى الانقسام والتشرذم إلى عدة فصائل سياسية وعسكرية، تحمل الاسم ذاته(67). تفجرت هذه الانقسامات منذ إعلان العميد محمد حفار القائد العام لجيش حركة تحرير السودان في 21 كانون الثاني 2005 بعزل الرئيس السابق للحركة عبد الواحد محمد نور، وتجميد أعمال الأمين العام السابق والرئيس الحالي مني أركو مناوي عن قيادة الحركة، فضلاً عن انشقاق منصور أرباب **(نائب رئيس الحركة)**، عن الحركة في أواسط عام 2005 للأسباب ذاتها(68).

وفي محاولة لرأب الصدع وتوحيد الصفوف عقدت الحركة مؤتمرها العام الثاني في مدينة حسكنيته في الفترة من 28 تشرين أول – 5 تشرين الثاني 2005، تحت شعار (تنظيم، وحدة، سلام)، وبحضور 716 عضوا وتحت إشراف دولي وإقليمي وأعلامي واضح. تم في الاجتماع انتخاب قيادة جديدة للحركة بزعامة مني أركو مناوي، واعتبار خطابه في المؤتمر وثيقة تنفيذية توضع موضع التنفيذ وتفويضه بقيادة الحركة مع التأكيد على دور الرئيس السابق للحركة عبد الواحد

---

(66) انظر نص تقرير مجموعة إدارة الأزمات الدولية، تقرير أفريقيا رقم 26، على موقعها في شبكة المعلوماتية، www.crisisgroup.org.

(67) عرف كل فصيل منهم بحركة تحرير السودان، مجموعة عبد الواحد محمد نور أو مجموعة مناوي وغيرهم. للتفاصيل ينظر: إبراهيم عبد الله بقال سراج، " **خلافات حركة تحرير السودان مصدرة من الداخل** "، موقع دارفورنيوز على شبكة المعلوماتية، www.darfournews.net.ملف دارفور، المصدر السابق.

(68) الملف الأسود، المصدر السابق.

محمد نور الذي قاطع جلسات المؤتمر، ومطالبته بضرورة تقديم تقرير عام عن مسيرة الحركة خلال عهد رئاسته السابقة.

لعل أبرز ما تمخض عن المؤتمر الالتزام التام بوحدة السودان شعباً وأرضاً. مع التأكيد على أن "... **التفاوض هو الاعتبار الأول للحركة للوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم للازمة السودانية في دارفور.** .. "[69]. وعلى هذا فقد شاركت الحركة بقيادتها الجديدة في مفاوضات أبوجا في جولاتها السبعة في محاولة للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة، الذي توج بتوقيع اتفاق أبوجا في 5 أيار عام 2006، وبموجبه غدت الملامح الأساسية لحل المشكلة في الإقليم سياسياً، على الرغم من اعتراض بعض قوى التمرد ومنها حركة العدل والمساواة عليها، والانسحاب منها إلى جانب الفصيل المنشق عن حركة/ جيش تحرير السودان بزعامة عبد الواحد محمد نور. في حين شارك الفصيل الثاني من حركة/ جيش تحرير السودان والذي يقوده مني أركو مناوي بموجب الاتفاق في السلطة حيث اسند إليه منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية[70].

مما تقدم يمكننا أن نؤشر عددا من الملاحظات عن طبيعة هذه القوى المسلحة والمتمردة في دارفور، التي ألقت بثقلها وأثرت على ديمومة الأزمة واستمرارها، كما هو عليه الحال الآن.

في البدء تتحمل الحكومة مسؤولية الاضطراب الأمني في الإقليم، فإلى جانب ضعف قدراتها العسكرية، تتحدد مسؤوليتها أيضاً في عدم قدرتها على السيطرة على القوات والميليشيات المحسوبة عليها، وكذلك عصابات النهب والسلب المسلح المنتشرة في الإقليم الواسع الأرجاء. فكان من أبرز نتائج ذلك فشل الحكومة في حل الأزمة عسكرياً، كما فشلت في حلها سياسياً، فهيأ ذلك الأجواء لدخول أطراف دولية عديدة،كالولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ودول إقليمية عبر بعض فصائل التمرد، فانتقلت الأزمة جرّاءها من الدور الداخلي

(69) انظر التفاصيل في موقع الحركة في شبكة المعلوماتية، .www.sudanslm/A.com

(70) للتفاصيل ينظر موقع الخارجية الأمريكية على شبكة المعلوماتية، www.usinfo.state.gor.

السوداني إلى الدور الخارجي الإقليمي والدولي [71]. وكانت فصائل التمرد تهدف من ذلك الضغط على الحكومة لكي تحكم سيطرتها على الميليشيات المحسوبة عليها من جهة، وتقدم المزيد من التنازلات أمام قوى التمرد من جهة أخرى.

أما فيما يخص الفصائل المتمردة في الإقليم، فإننا نجد لها امتدادات تاريخية قديمة ترجع إلى منتصف ستينيات القرن الماضي دون أن يكون للحكومات السودانية قدرة على استيعاب هذه الحركات أو على أقل تقدير التوصل الى تسوية سياسية أو تفاهم من نوع ما معها. فحولها إلى قوى إقليمية محلية منفلتة تعتمد التعصب العرقي في مطالبها الإقليمية باقتسام السلطة والثروة في الإقليم. كما هو الحال مع حركة بولاذ ، التي عدت (**الإرث الثوري**) لكل الحركات المتمردة في الإقليم ذات الميل العرقي الأفريقي.

ومما ميز الحركات المتمردة اتفاقها على مبدأ اقتسام السلطة والثروة واعتماد الحكم اللامركزي على أساس الاتحاد الفدرالي أو الكونفدرالي. إلا أنه وكما هو ملاحظ لم يكن هذا الاتفاق عاملا موحداً لهذه الفصائل بل عانت ولا تزال تعاني من التشرذم والانقسام شأنها شأن القوى السياسية السودانية الأخرى حيث لم يسلم الحزب الحاكم، المؤتمر الوطني ذاته من الانقسام إلى حزبين منفصلين ومنذ عام 2000[72]. ولعل في ذلك مؤشراً على وجود أزمة حقيقة لكل القوى السودانية تتعلق في القيادة والتوحد والاتفاق على الأحداث والمنطلقات السياسية. على الرغم من رفعها لأهداف وشعارات متماثلة ولعل أفضل ما يمثل ذلك، الانقسامات التي عانت

(71) صحيفة الصحافة (الخرطوم)، 16 آب 2006 في موقعها على شبكة المعلوماتية، www.alsahafa.info

(72) حدثت خلافات حادة داخل الحزب أدت إلى انقسامه بانفصال د. حسن الترابي وجماعته في حزب المؤتمر وتأسيس حزب جديد باسم المؤتمر الشعبي. للتفاصيل ينظر: رأي تاكيه ونيكولاس غفوسديف، نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره، ترجمة حسان سفيان، دار الساقي، بيروت 2005، ص ص 221–226.

منها القوى الرئيسة المتمردة كحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، وأحدث ذلك مزيدا من التعقيدات في الأزمة[73].

ومن الملفت للنظر، سعي قوى التمرد لتدويل أزمة دارفور في محاولة منها للضغط على الحكومة السودانية التي أصبحت بين مطرقة الضغط الدولي وسندان الحركات المتمردة. لاسيما بعد صدور جملة من القرارات والقوانين الأمريكية لعل من أهمها قانون سلام السودان الشامل الصادر 16 تشرين أول 2004[74]. والى جانب قرارات مجلس الأمن الدولي المختلفة والمتعلقة بالأزمة[75].

إن مجمل هذه الأسباب جعل أي اتفاق على إنهاء واحتواء الأزمة قريباً أمرا بالغ الصعوبة للخلافات التي تعصف بين القيادات الرئيسة للتمرد داخل وخارج الحركات المتمردة ذاتها،الذي حاولت حكومة السودان استثمارها لصالحها في محاولة لكسب وحشد التأييد الإقليمي والدولي لصالحها ضد قوى التمرد في دارفور، لاسيما وأن هذه القوى كلها لا تمثل إلا قسماً من أبناء دارفور، مما جعل عملية إنهاء الأزمة أمراً بالغ الصعوبة في الظروف الراهنة.

---

(73) أحمد إبراهيم محمود، " **تضاؤل آمال السلام في دارفور** " مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية التابع لصحيفة الأهرام المصرية، على موقعها في شبكة المعلوماتية، www.ahram.org.eg/ecpss/.

(74) صدرت عن الإدارة الأمريكية مجموعة من القوانين والعقوبات ضد الحكم القائم في السودان، وكان قانون سلام السودان الشامل من أبرز تلك القوانين لحل أزمة دارفور. للتفاصيل عن الموقف الأمريكي: ينظر موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة المعلوماتية، www.usinfo.state.gor.

(75) للتفاصيل عن هذه القرارات ينظر موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلوماتية، www.un.org.

Armed and political groups in Darfur :A study of their Historical Background and Intellectual Bases

[*]Dr. Thaker M. Abdullah

Abstract

The rebellion began in Darfur in February 2003,and it referred to internal conflicts. They have impacts on Sudan. The rebelled caused sharp and various contrasts ,the most serious of which was the challenge at wills between the authority of state and leaders of the rebellion in the province. This has raised many questions about the nature, the roots, the structures ,and the intellectual bases of this force.

This research tries to highlight these points throughout two axes: first, the groups supported by the authorities, second, the rebellious groups.

[*] Dept. of History/ College of Arts/ University of Mosul.